جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دروس على الخط في مقياس: الفساد وأخلاقيات العمل

السنة الثانية شعبة العلوم الاقتصادية

إعداد الأستاذ عبدالواحد غردة

الخامس

المحور : أسباب الفساد الإداري والمالي

أسباب الفساد الإداري والمالي

أسباب اقتصادية:

1. الفقر وتدني الرواتب:

أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة قوية بين الفقر والفساد، فعدم قدرة المواطن على توفير ما يحتاجه من مأكل وملبس ومسكن ورعاية صحية وتعليم يساعد على انتشار مظاهر الانحراف بين أفراد المجتمع، فقد يسعى البطال إلى دفع رشوة للحصول على وظيفة أو استعمال المحسوبية للحصول على منصب شغل لا يستحقه ...إلخ، كما قد يطلب الموظف الذي يتقاضى

أجرا متدنيا رشوة أو يختلس مالا عموميا إذا لم يكفه أجره لتلبية احتياجاته اليومية أو إذا شعر بعدم وجود عدالة في توزيع الأجور مقارنة مع موظفين آخرين وخاصة في مع موظفي القطاع الخاص.

2. سوء توزيع الدخل:

يعتبر سوء توزيع الدخل والثروات من أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى حدوث الفساد بشكل عام، فتركز الثروة في أيدي فئة قليلة من المجتمع ينتج عنه زيادة درجة عدم المساوات في توزيع الدخل، وذلك لإسحواد هذه الفئة على معظم المشاريع بسبب قدرتها على ربح المناقصات، وقدرتها على الحصول على قروض بنكية، بالاضافة إلى امتلاكها نفوذا داخل دواليب السلطة مما يجعلها تسيطر على معظم ثراوت البلاد في أغلب الأحيان بطرق غير مشروعة، أما الفئة الواسعة المتبقية من المجتمع وهي الفئة الضعية فستشعر بالظلم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة والدخل، وهو قد يدفع الكثير من أفرادها إلى الانحراف واتباع طرق غير قانونية للحصول على وظائف أو الحصول على خدمات.

3. ضعف رسوخ سيادة القانون وضعف الجهاز القضائي:

غالبا ما تساعد البيئة التي تنتشر فيها ظاهرة التمييز في تطبيق القوانين على زيادة الفساد الإداري والمالي، حيث تطبق القوانين على البعض ولا تطبق على البعض الآخر، و خاصة في البيئة التي يستخدم فيها القانون كوسيلة لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية الصالح العام، وهو ما يزيد من ضعف رسوخ سيادة القانون بين أفراد المجتمع، لشعورهم بالظلم أو لعلمهم بإمكانية التملص من المحاسبة و العقوبات عن طريق الوساطة أو دفع رشاوي.

كما يلاحظ أن الدول التي يتنشر فيها الفساد غالبا ما يتميز جهازها القضائي بالضعف، وذلك لأسباب عديدة كإصدار قوانين لخدمة جهات معينة، و تبعية القضاة في تعيينهم وتحديد رواتبهم للسلطة التنفيذية والتي ينخرط الكثير من قياداتها في الفساد، وبطء إجراءات التقاضي التي تمكن

كبار المفسدين من توكيل محامين قادرين على مد أجل التقاضي حتى يستطيعوا التأثير على أدلة الإثبات، أو العمل على عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المفسدين.

4. ضعف القيم الإخلاقية بين أفراد المجتمع:

تعرف الأخلاق بأنها مجموعة من المبادئ والمعايير التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتساعدهم في تحديد الشيئ الصحيح والخاطئ، كما أنها تسهم في تحديد المعايير اللازمة لما هو جيد وسيئ من التصرفات والأفعال التي يقوم بها الأفراد[1]، ولعل أهم سبب لانتشار الخلق السيئ هو سوء التربية والتنشئة للشخص، فالذي يتربى على قيم النزاهة والعدالة واحترام النظام مؤكد أنه عندما يكون مسؤولا سيهتم بالمسؤولية ويحترم الأنظمة ويحترم حقوق الآخرين ويحرص عليها ويحرص على المساواة والعدالة وسيكون لديه شعور بالمسؤولية، العامل الآخر أيضا هو ضعف الوازع الديني فإذا تمعنا آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول ﷺ سنجد أن الكثير منها يدعو إلى مكارم الأخلاق والنزاهة وكلها تدعو إلى المسؤولية[2].

وتعد أخلاقيات العمل من أهم العناصر الحاكمة في مسألة انتشار الفساد الأداري والمالي من عدمه، فلكما انهارت القيم الأخلاقية داخل المجتمع كلما كان ذلك سببا في عدم إلتزام الموظفين بأخلاقيات العمل، مما يعني ضياع الأمانة وتغول الإدارة وانتشار الظلم وقبول الرشاي...إلخ.

5. ضعف الأجهزة الرقابية و المؤسسات المختصة بالمساءلة:

تتميز معظم الدول التي يشتري فيها الفساد في القطاع العام بضعف المؤسسات المختصة في المراقبة والمساءلة، حيث يضعف دور المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي والمؤسسات العامة، على عكس الدول التي يكون فيها مستوى الفساد في القطاع العام

---

[1] محمد عثمان، البعد الأخلاقي والقيمي في عالم المال والأعمال https://www.turkpress.co/node/65195

[2] فقد الأنظمة وضعف الرقابة وراء انتشار الفساد واختلال التنمية، عن الموقع https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_100765.html

منخفضا عادة ما توجد فيها مؤسسات قوية تختص بالمساءلة وتتولى مراقبة سوء استخدام الموظفين العموميين للسلطة، كجهاز المحاسبة والمجالس التشريعية، وحتى وسائل الإعلام وبعض منظمات المجتمع المدني.[3]

6. الولاء للقبلية و الحزبية والجهوية :

ينشأ الفساد في المجتمعات التي يكون ولاء الموظف فيها للقبلية أو المنطقة لا إلى الوظيفة، ولا للمؤسسة التي يعمل فيها ، فغالبا ما تجد الموظفين في هذه المجتمعات مدفوعا اجتماعيا لتعزيز هذه الولاءات، فإذا توظف مثلا رجل معين في مكان معين ولا يستطيع أن ينفع من خلال من يرتبط به إقليميا أو قبليا أو حتى عائليا معنى ذلك أن هذا الرجل ليس فيه خير من وجهة نظر قبيلته أو عرشه، ولعل هذا من بين أكبر أسباب الفساد المالي والإداري.

7. كبر حجم مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي:

غالبا ما يتفشى الفساد في الدول التي يسيطر فيها القطاع العام على النشاط الاقتصادي، نظرا لما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية لا تهتم بعملية الانتاج بقدر تركيزها على أنشطة التوزيع، وعلى التخطيط دون وجود دور لآليات السوق الحرة في تخصيص الموارد الاقتصادية الأمر الذي يفتح المجال أمام ممارسات الفساد.[5]

8. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد:

[3] نزيه عبدالمقصود
[4] المرجع نفسه
[5] نزيه ص 42

وتتمثل في عدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية، أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد، بسبب انغامس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، وبالتالي لا يتم تطبيق النظام بدقة وفاعلية على الجميع بسبب الحصانات، ويفلت من العقاب من لديه وساطة، أو محسوبية، أو نفوذ[6].

9: تزاوج السلطة والمال:

[6] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والمساءلة والشفافية في مواجهة الفساد، كولاج للانتاج الفني، الطبعة الرابعة، 2016، فلسيطين، ص 36